إشكالية التنمية المتوازنة واستمرارية الفوارق المحلية دراسة حال بلديات السهول العليا لمنطقة سطيف

أ / لحسن فرطاس

قسم علوم الأرض – جامعة فرحات عباس – سطيف - الجزائر

تاريخ الإستلام 2013/03/20– تاريخ القبول 2015/06/24

ملخص

الفوارق في الجزائر ذات طبيعة مختلفة و متنوعة بتنوع التجارب التنموية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال و تتحكم فيها عوامل تاريخية و جغرافية و اقتصادية، فإذا كانت أهداف التنمية المحلية المحددة في الخطاب الرسمي ترمي إلى إعادة التوازن بين الأقاليم و إعادة بعث عناصر الحياة فيها ، فان المقارنة مع نتائج الفحص الإقليمي من خلال مخططات التنمية البلدية و الخدمات لا يوازي تلك الطموحات لكون مختلف برامج التنمية المحلية قد ركزت على المجال الخلفي للمدن الكبرى (سطيف ، العلمة) دون بلديات وسط السهول العليا لسطيف، لأن توجيه الاعتمادات المالية لا يتم على أساس دراسات علمية دقيقة مبنية على مؤشرات اقتصادية و ديمغرافية بمفهوم براغماتي ، بقدر ما هي استمرار لأساليب غامضة تتسع فيها دائرة الممارسات السلبية ، مما يطرح إشكالية التجاذب بين أساليب التسيير في الدولة الحديثة كدولة قانون والدولة التقليدي

الكلمات المفتاحية: الإقليم – التنمية المتوازنة – الفوارق – المخططات البلدية – القطاعات الإستراتيجية – التنمية المحلية – الحاكمية .

Résumé

A' travers son histoire, L'Algérie a accumulé une sorte de géologie complexe des disparités territoriales. Comparativement au résultat du diagnostic fait sur les différents plans de développement des secteurs stratégiques du territoire local de la plaine de Sétif entre 1998 et 2008, on aperçoit des inégalités profondes entre les communes.

L'affectation des ressources financières à travers les plans de développement, est loin d'être faite sur des approches pragmatiques. L'affectations des projet est centré sur la périphérie urbaine des grandes villes (Sétif et el Eulma) délaissant les communes du centre de la plaine de Sétif. Le paradoxe est engendré des méthodes opaques entre les modes de gouvernance d'un état moderne, et celles d'une gestion classique.

Mots clés : Hautes plaines sétifiènne – disparités socio-structures économiques cadre de vie – développement local – développement équilibré.

Summary

Algeria inherited complex and varying territorial distinctions. The country tried to reduce some of these differences through different developing programmers which were based on large cities not inland ones.

The differences in the local territory result from natural factors and historical accumulations. In addition to the diverse choices of the economic development after the independence .Despite the diversity of the developing programmers, the spending of money is not according accurate scientific studies based on economic and demographic indicators, but with management style attracted by modern and traditional styles.

Keywords : Local plains of setif -Social and economic distinctions – local territory – eco-structure - balanced development .

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, جوان 2015

المقدمة

تظهر الفوارق في كل أقاليم العالم و تتواجد بين المناطق المتطورة والمناطق المتخلفة ، من المؤكد أن تظهر الفوارق في كل التجمعات الكبرى وحتى داخل البلد الواحد بحيث أن التوازن المطلق لا يمكن وضعه كهدف للتنمية الاقتصادية ولا حتى تصوره ، بسبب التنوع البيئي وعدم التجانس الطبيعي المطلق للمجال الجغرافي .

هناك تجاذب بين مفهومي الفوارق و اللامساواة ، ويختلف مفهوم الفوارق باختلاف مجالات العلوم و الدراسة ، فهي تفهم بغياب العدالة في المداخيل و في الحقوق الأساسية التي تضمن العدالة بين البشر بعضهم ببعض و تخص الأجور أو المداخيل ومستوى المعيشة و التكوين و العلاج و غيرها ، أما في حالة اللامساواة فتأخذ مدلول السلبية والرفض من طرف السكان .

تأتي دراسة الفوارق الإقليمية والاجتماعية من بين ميادين التحليل البناء في فروع الجغرافيا وهو ما دعمه الكثير من الباحثين مثل (**روجي برونبي**) وهي تحتل صدارة الحدث العلمي. فعند الجغرافي (**روجي برونبي**) فالا مساواة لا تظهر إلا في صورة الاختلاف و الفوارق ، وبإدخال معنى الاختلاف تحدث الازدواجية في المعنى ، فالاختلاف لا يعني حتميا اللامساواة لكن إذا تعددت الاختلافات يصبح الوضع الاجتماعي غير محتمل. [1]

الإشكالية

إن عالم الريف الجزائري مع بداية الألفية الثانية للقرن الواحد والعشرون، يبدو لنا بمعالم مختلفة كليا عما كان عليه في الشعريات السابقة. فهل نهتم ونركز على المعالم الايجابية والمريحة ، أم على المعالم السلبية والمخيبة ؟ هذه التساؤلات الجوهرية ، تفتح المجال إلى إعطاء إجابات متنوعة وحتى متناقضة .[2]

العديد من الدراسات التي تناولت الفوارق ، تعتمد بالأساس على مقاييس اقتصادية دون الأخذ في الاعتبار البعد المجالي للوحدات الإقليمية ، إلا أن الجغرافيون لا يوافقون هذا الطرح لان نفس الفارق لن تكون له نفس الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية ، مقارنة بالمسافات القريبة و البعيدة .إذن فللإقليم وزن يؤثر في توزيع النشاط البشري سواء بالإيجاب من حيث إنتاج الثروة ، أو بالسلب من حيث إفراز الفوارق بين الأقاليم ، إذن فإدراك الفارق الذي نحكم عليه بأنه هام هو الذي يعطي حالة الرفض و التنديد وعدم الرضا، فدراسة الفوارق تفتح المجال لطرح العديد من التساؤلات الموضوعية ومنها :

- هل هناك توازن بين الاستثمارات وحجم السكان عبر البلديات ؟
- هل عالجت برامج التنمية المحلية الفوارق الإقليمية الموروثة ؟
- هل للإنسان دور في استمرار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ؟ و إلى متى يبقى الإقليم المحلي و الريفي خاصة، مرادفا للنقص والعزلة وحالة من عدم الرضا الذي يهدد استقرار ونمط حياة الإنسان داخل إقليمه الجغرافي ؟

كل ذلك يدفع إلى البحث و التفكير في المؤشرات و المعايير التي نعتمدها في الدراسة ، وكيفية اختيارها فمن البديهي أن ا ختيار المؤشرات يكون حاسما و يضمن عملية بناء الاستنتاجات بعد المقارنة بين مختلف بلديات الإقليم .

- **بروز مفهوم التنمية المحلية**

منذ أكثر من نصف قرن يحاول الباحثون تحديد المعالم وتشخيص العناصر المكونة لحقيقة التنمية و التخلف مع قياس كلا المفهومين، من أجل استخدامها في ترتيب البلدان و الأقاليم بهدف تقييم حقيقة النمو المحقق. لقد تطورت المفاهيم بشكل ملموس ،خاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتسارع وتعاقب الأحداث الاقتصادية و السياسية في العالم ،إلى أن وصلت إلى مرحلة العولمة الحالية . مع نهاية الخمسينيات ظهرت نظرية التنمية الداخلية (développement endogène) من طرف John Friedmann و Walter stoht [3] وهي أسلوب إرادي موجه إلى إقليم محدود ، والذي تنطلق فيه التنمية من القاعدة ، مفضلة الإمكانيات المحلية و تعتمد على الخصائص المحلية كذلك . كما تحترم المؤهلات الثقافية و الاجتماعية للسكان. أصبحت للتنمية المحلية مرجعية سياسية و اقتصادية ارتبطت مع سياسات اللامركزية لسنوات الثمانينات .كما تعرف التنمية المحلية بالسياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية . أي على المستوى البلدي و الولائي ، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل و الاستفادة القصوى من المنشآت الاجتماعية الصحية و التعليمية و الثقافية و المرافق العامة .[4]

- **تعريف الأمم المتحدة** : " التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات .المحلية و لمساعدتها في الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن" [5]

- في منتصف السبعينيات ومع فشل النموذج **الفوردي** وسيطرة السياسات اللبرالية مهدت إلى نهاية مرحلة (l'état providence) والانتقال إلى **مرحلة إعادة التنظيم الهيكلي للاقتصاد** في بلدان الجنوب . أصبح المستوى المحلي مقياسا للسياسات ووضع إستراتجية النمو القائمة على تفعيل الثروات المحلية ، فالبعض كان يرى بأن هذا الاتجاه في التنمية سوف يؤدي إلى التقليص من هيمنة مركزية الدولة ، و بأنه الجواب الواقعي لإخفاق سياسات الدولة المركزية . لقد ظهرت استخدامات واسعة وكتابات كثيرة حول قضية التنمية وتحليل الفوارق المحلية، حيث ارتبطت باللامركزية مع أخذ السكان والفاعلين المحليين لزمام المبادرة.

هناك ما يقارب 000 183 موقع الكتروني على شبكة الانترنيت، يحمل عبارة التنمية المحلية و الذي تلتقي في قاعدة مشتركة ، وهي **تطبيق نموذج التنمية الوطنية في الإقليم المحلي** .[6]

لقد انبثقت فلسفة التنمية المحلية في فترة الستينات بفرنسا كرد فعل عن السياسات الموجهة في إطار التهيئة الإقليمية التي كانت تقوم على نظرة قطاعية . وتطور مفهومها في الثمانينات إلى أن أخذ انتشاره الواسع في التسعينات . كما تعرف التنمية المحلية كذلك بالتنمية القاعدية التي تستعمل المبادرات المحلية على مستوى التجمعات الصغرى ، و هي مبادرات تكمل المشاريع الكبرى للدولة وتطرح في المقدمة بعض المبادئ منها [7] :

- التنمية المحلية هي مسار (processus) تنموي دائم .

- تجنيد الفاعلين في تنمية ذات طابع مشاركة ، و إدماجهم في مختلف المراحل .
- التنمية المحلية قائمة على إستراتجية تنطلق من الاحتياجات الأساسية التي يحددها الفاعلون المحليون .
- يستلزم مسار التنمية المحلية ، **حاكمية محلية** (gouvernance locale) بمعنى إعادة تقسيم القرار من جديد على المؤسسات التنفيذية .

1 - المعطيات الطبيعية لإقليم الدراسة : بين المؤهلات و العوائق لنشاط السكان

أ - الموقع و المساحة

تنتمي مجموع بلديات منطقة الدراسة و التي يبلغ عددها 20 بلدية إلى إقليم السهول العليا الشرقية (منطقة سطيف) محصورة طبيعيا بين السلسلة التلية ممثلة في جبال بابور 2004م ومقرس 1737م من الناحية الشمالية إلى جبال الحضنة في الجنوب ممثلة في جبل بوطالب بارتفاع 1886م (قمة أفرجان). تمتد في شكل سهل واسع بمتوسط ارتفاع 950م على مستوى سطح الأرض ترتفع به كتل جبلية متباعدة و منفصلة تظهر في شكل نقاطي مثل جبل يوسف 1442م جبل أبراو 1263م جبل تنوتيت 1162م في أقصى شرق المنطقة جبل سخين 1613م جبل كند ر 1664م في أقصى الجنوب الغربي. يتخلل المنطقة سبخات و شطوط مثل شط البيضاء. شط الملاح. شط الغراين. سبخة بازر. سبخة الحميات و سبخة ملول . تمتاز طبوغرافية الإقليم بانبساط مما سمح ببروز أقطاب جديدة مثل قطب العلمة وقطب عين ولمان كما توضحه الخريطة رقم (01)

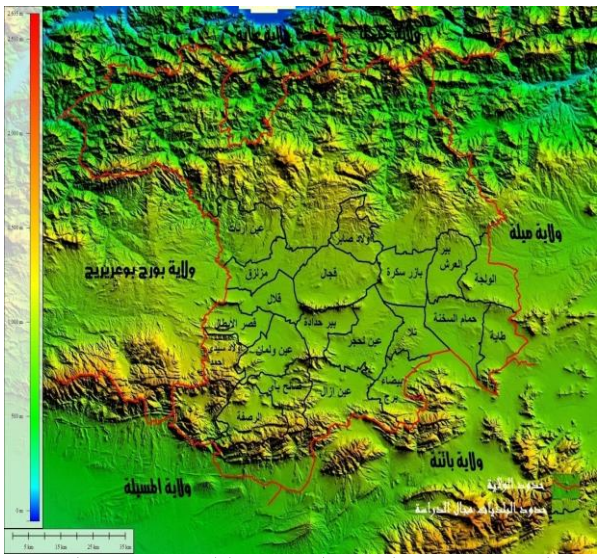

الخريطة (01) الموقع الجغرافي لبلديات منطقة الدراسة من ولاية سطيف

ب - مؤهلات الإقليم المحلي وعوائقه

- أن الإقليم ذو طوبوغرافية يغلب عليها الانبساط دون عوائق طبيعية كبيرة .
- ذو موقع جغرافي يمتاز بالوسطية بين مختلف الوحدات التظاريسية الكبرى ،الإقليم التلي ، الإقليم الصحراوي بين الشرق و الوسط الجزائري .
- أراضي فلاحية واسعة تمكن من الاستخدام الواسع للتقنيات الحديثة والاستثمار .
- إلى جانب هذه المؤهلات فان الإقليم تميزه عوائق للإنسان يمكن تلخيصها في ضعف و تذبذب التساقط ، طول فترة الصقيع واثر ذلك على نمو النبات و هبوب رياح السيروكو إضافة إلى ضعف التحكم في المياه السطحية لكون التصريف يكون خارج الإقليم .

2 - برامج التنمية المحلية بإقليم السهول العليا لمنطقة سطيف (1998 – 2008)

تعتبر البرامج البلدية للتنمية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للسكان ، وهذا على ضوء الهداف الوطنية الكبرى المسطرة .لقد جاءت المخططات البلدية للتنمية كأداة جديدة للتخطيط المحلي ، حيث شرع في تطبيقه

مع المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 وكانت البداية محتشمة . أما الانطلاقة الحقيقية فكانت سنة 1976 حيث تم التحكم فيه وتعمم مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984 . كان يهدف إلى إشراك البلديات في مهام التخطيط ، واعتباره أداة لتنمية متوازنة ، ليحد من التداخلات التي طرحتها مخططات التجهيز التي كانت موجودة . كما كان يهدف إلى تحسين التجهيزات الاجتماعية ، تنمية الفلاحة و معالجة مشاكل المياه و بناء السكن الريفي وتحسين شبكة الطرق . [8]

يحتوي المخطط البلدي للتنمية على مجموعة من المشاريع التنموية مسجلة في مدونة، مقسمة على قطاعات، وكل قطاع مقسم إلى فصول، وكل فصل يحتوي على تعريف للعمليات المسجلة.و تعتبر المخططات البلدية ، مشاريع مباشرة تنفذ على مدى قصير لا يتجاوز السنة ، محددة الأهداف و لا تتطلب اعتمادات مالية ضخمة ، وهي برامج لا مركزية بمبادرة من الجماعات المحلية لكنها ممولة من طرف الدولة ، تهتم بالعديد من مجالات الحياة اليومية للسكان ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كثيرا ما تركز على الخدمات العامة الأساسية . وهي تمثل آخر حلقة من منظومة التخطيط الوطنية .

منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على عدة مخططات ، منها البرامج الخاصة في سنة 1966 و برامج التجهيزات المحلية سنة 1970 ، بهدف إزالة الفوارق الجهوية و تنمية المناطق المحرومة وإشراك الجماعات المحلية في مسيرة التنمية . كما تعد برامج التنمية المحلية على اختلاف صيغها وأهدافها ، قاعدة موضوعية لدراسة الفوارق في التنمية بين الأقاليم والمجالات الجغرافية من حيث الحصص المالية الموجهة للبلديات ، لجأ الباحث إلى دراسة فروع وقطاعات التنمية على امتداد فترة زمنية واسعة 1998 – 2008 حتى نتفادى الحالات الاستثنائية التي قد تبرز تأثيرات مؤقتة على التنمية سواء في الاتجاه الايجابي أو السلبي .

1-2 - بين توازن و عدم توازن حجم الاستثمارات مع عدد السكان لفترة 1998- 2008

من خلال المقارنة بين نصيب الفرد من الاستثمار من البرامج البلدية للتنمية لإقليم الدراسة والمقدر 13524 دج للفرد فهو أفضل مع مثيله في إقليم شلغوم العيد 10223 دج لفترة 1998 -2008 . أما على مستوى البلديات فتظهر فوارق هامة .

البلديات	قيم الاستثمار ألف دج	متوسط السكان 1998-2008	نصيب الفرد دج	البلديات	قيم الاستثمار ألف دج	متوسط السكان 1998-2008	نصيب الفرد دج
التلة	258386	7949	32505	قصر الأبطال	313019	23630	13246
الولجة	253536	9281	27317	بئر حدادة	280804	21275	13198
حمام السخنة	355064	14040	25289	عين أزال	614743	49182	12499
أولاد سي أحمد	254893	10929	23322	بئر العرش	309428	25094	12330
الطاية	243699	10695	22786	قجال	411792	33900	12147
أولاد صابر	247650	12710	19484	عين أرنات	482776	42942	11242
الرصفة	302597	15886	19048	عين ولمان	768212	73872	10399
صالح باي	423906	25346	16724	بيضاء برج	360054	38336	9392
مزلوق	231772	15715	14748	بازر سخرة	265361	29200	9087
قلال	326286	22780	14323	عين لحجر	314005	36149	8686
مجموع الإقليم	**7017983**	**518911**	**13524**				

جدول (01) نصيب الفرد من الاستثمار لفترة 1998- 2008

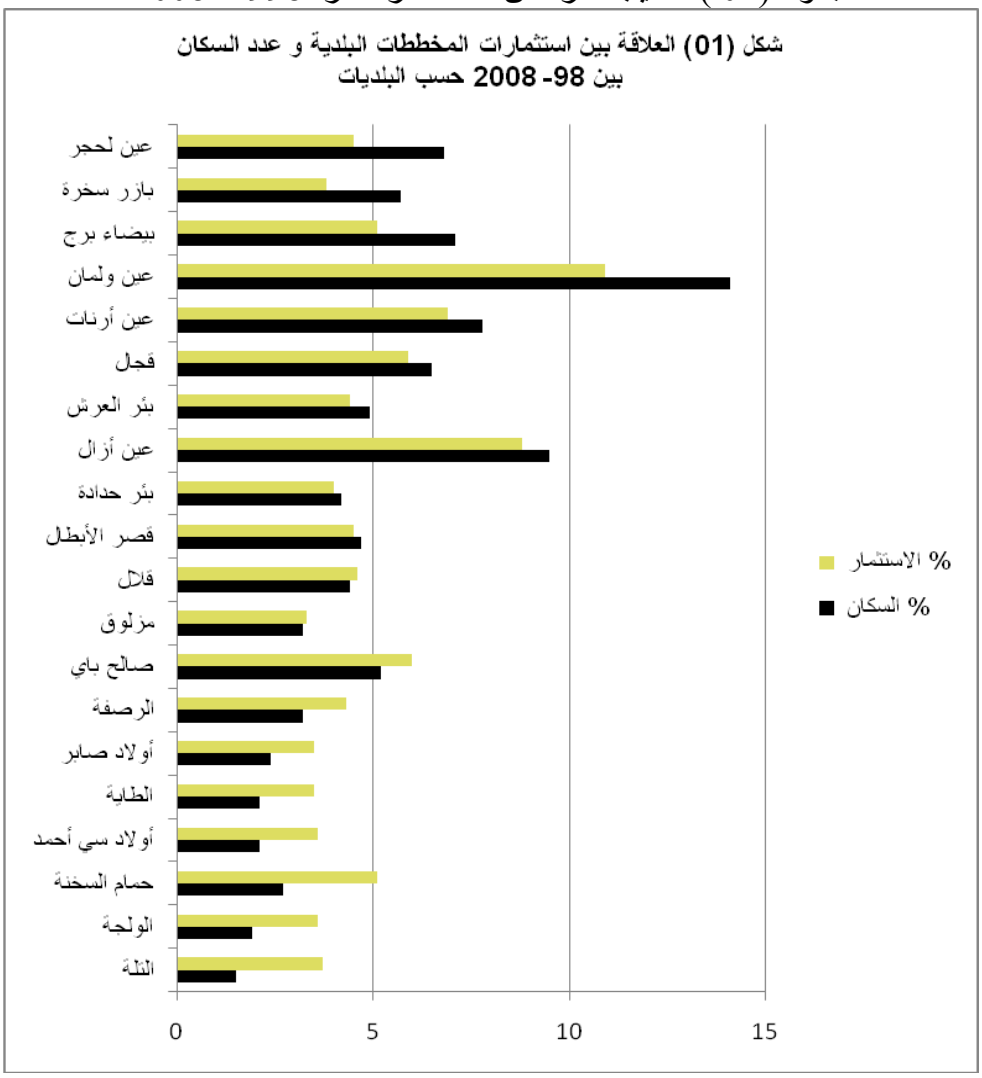

فعند المقارنة بين حجم الاستثمار و السكان من خلال بيانات الجدول (01) ومن الشكل (01)

– الحالة الأولى : تفوق نسبة الاستثمار على نسبة السكان

تظهر هذه الحالة في 09 بلديات أين تتفوق نسبة الاستثمارات على نسبة السكان كما تحتل هذه البلديات الصدارة بأكبر نصيب للفرد في السنة كذلك وهي : بلدية التلة 32505 دج للفرد ، بلدية الولجة 27317 دج للفرد ، بلدية حمام السخنة 25289 دج للفرد في السنة ، بلدية أولاد سي أحمد 23322 دج للفرد ، بلدية الطاية 22786 دج للفرد في السنة ، بلدية أولاد صابر 19484 دج للفرد في السنة و بلدية الرصفة 19048 دج للفرد في السنة و بلدية صالح باي 16724 دج للفرد وبلدية عين آزال 12499 دج للفرد.

- الحالة الثانية : تقارب بين الاستثمار و السكان:

تلاحظ هذه الحالة في مجموعة تتكون من 05 بلديات و هي : بلدية مزلوق 14748 دج للفرد ، بلدية قلال 14323 دج للفرد ، بلدية قصر الأبطال 13246 دج للفرد ، بلدية بئر حدادة 13198 دج للفرد ، بلدية بئر العرش 12330 دج للفرد . ما يميز هذه المجموعة أنها تعتبر كتوابع لمراكز أكثر أهمية منها مثل بلدية قصر الأبطال مع مركز عين ولمان و بلدية مزلوق و بلدية قلال إلى مركز سطيف ثم بلدية بئر العرش مع مركز العلمة .

- الحالة الثالثة : تفوق نسبة السكان على نسبة الاستثمار :

تظهر هذه الحالة في 06 بلديات ، أين تتفوق نسبة السكان على نسبة الاستثمارات خلال فترة 1998 – 2008 ، كما تسجل هذه البلديات أضعف نصيب للفرد سنويا ، وتظهر هذه الحالة في كل من بلدية عين ولمان 10399 دج للفرد ، بلدية عين أرنات 11242 دج للفرد ، بلدية قجال 12147 دج للفرد ، بلدية بيضاء برج 9392 دج للفرد ، بلدية بازر سخرة 9087 دج للفرد وبلدية عين لحجر 8686 دج للفرد، ما يميز هذه المجموعة أنها غير متجانسة بحيث تضم بلديات بمراتب إدارية مختلفة (مركز دائرة – مركز بلدية).

عموما هناك تباين في الحصص المالية للمخططات البلدية التي لا تتوافق بمتغيرة السكان، أكدتها بروز ثلاث مستويات مختلفة بين بلديات الإقليم، بين مجموعة أولى مكونة من 08 بلديات، جاوزت فيها نسبة الاستثمار نسبة السكان و مجموعة ثانية مكونة من 08 بلديات ، سجلت اختلالا في العلاقة بين نسبة الاستثمار ونسبة السكان ، إضافة إلى مجموعة ثالثة مكونة من 04 بلديات ميزها توازن بين نسبة الاستثمار ونسبة السكان.

إذن هناك فوارق كبيرة في توازن متغيرتي حصص الاستثمار و عدد السكان فيما بين بلديات إقليم الدراسة ، تصل هذه الفوارق إلى 04 أضعاف تقريبا وهو ما يؤكده الفارق المسجل بين أكبر حصة للفرد في السنة لبلدية التلة 32505 دج مع أدنى حصة للفرد في بلدية عين لحجر 8686 دج ، كما هو موضح في الخريطة (02).

2-2 توزيع برامج التنمية عبر بلديات السهول العليا لسطيف

تعد برامج التنمية الأداة الفاعلة في التقليل من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين السكان والمناطق ورغم الاعتمادات المالية الهامة المسخرة من طرف الدولة و الجماعات المحلية لكن من الناحية العملية قد أبانت الدراسة على جوانب ايجابية وأخرى سلبية من خلال دراسة توزيع أموال ومشاريع أربعة برامج وهي : مشاريع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، برنامج الهضاب العليا (2004-2009) ، برامج التنمية البلدية (1998-2008) ، البرنامج التكميلي (2004-2009) وأبرز ما ميزها من الناحية الايجابية :

- عملية توزيع البرامج والأموال أخذت طابعا تعويضيا (système de compensation) أي أن البلديات تأخذ حصصا مالية معتبرة من برنامج معين وتقل أو تنعدم حصتها المالية في برنامج آخر، فمن خلال الخريطة المركبة رقم (02)

التي شملت برامج تنمية مختلفة تتضح بعض الملاحظات الجوهرية وهي بروز منطقة الوسط منطقة خواء بأضعف فرص من التنمية .

- شمول المخططات البلدية للتنمية ذات الإستراتجية المتميزة في عملية التنمية المحلية لكل البلديات رغم الفوارق في الحصص المالية .

- توافق في توزيع المساعدات المالية على البلديات عرفت توزيعا بين عدد بلديات الإقليم التي تمثل 1/3 من بلديات الولاية مع عدد المشاريع أين تحصل الإقليم على 1/3 عدد مشاريع الولاية.

بالمقابل لذلك تبرز بعض الملاحظات السلبية نبرزها فيما يلي :

- توزيع عدد مشاريع دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي لفترة (2000- 2004)كان التركيز فيه على الجهة الغربية و الجنوبية لمنطقة الدراسة.

- التركيز على بلديات المجال الخلفي لقطب مدينة سطيف في البرنامج التكميلي (2005 – 2009).

- التركيز على البلديات (مقر دائرة) في كل من بلدية عين أرنات في الجهة الشمالية الغربية للمنطقة و بلدية عين ولمان في الجهة الجنوبية الغربية و بلدية عين آزال في الجهة الجنوبية و بلدية حمام السخنة في الجهة الجنوبية الشرقية .

- تباين في توزيع عدد المشاريع بين البلديات للفترة ما بين (1998 – 2008) ، حيث بلغ الفارق 42 نقطة تأكد ذلك في عدد مشاريع بلدية صالح باي التي تحصلت على 100 مشروعا مقابل 58 مشروعا لبلدية مزلوق.

- اختلال في أولويات البلدية المتمثلة في درجة النقص و العجز مع حجم الأموال الممنوحة لها .

على هذا المنوال فان برامج التنمية لم تعالج الفوارق بين البلديات ولم تقلص منها بدرجة ملموسة ، بقدر ما ساهمت بطريقة غير مباشرة على استمرارها و هو ما يتعارض و الهدف الاستراتيجي الذي جاء ت من اجله في تحقيق التنمية المتوازنة وتدارك الفوارق القديمة بين البلديات، وضع يدفع إلى

التفكير في عقلنة تسيير البرامج العمومية و ترشيد صرف الأموال العمومية عن طريق انجاز دراسات ذات جدوى

اقتصادية و تفادي إعادة تقييم المشاريع التي كثيرا ما تكلف الحكومة أغلفة مالية إضافية بعد تحليل برامج الاستثمارات العمومية بالإقليم المحلي ، تمتد الرسالة إلى

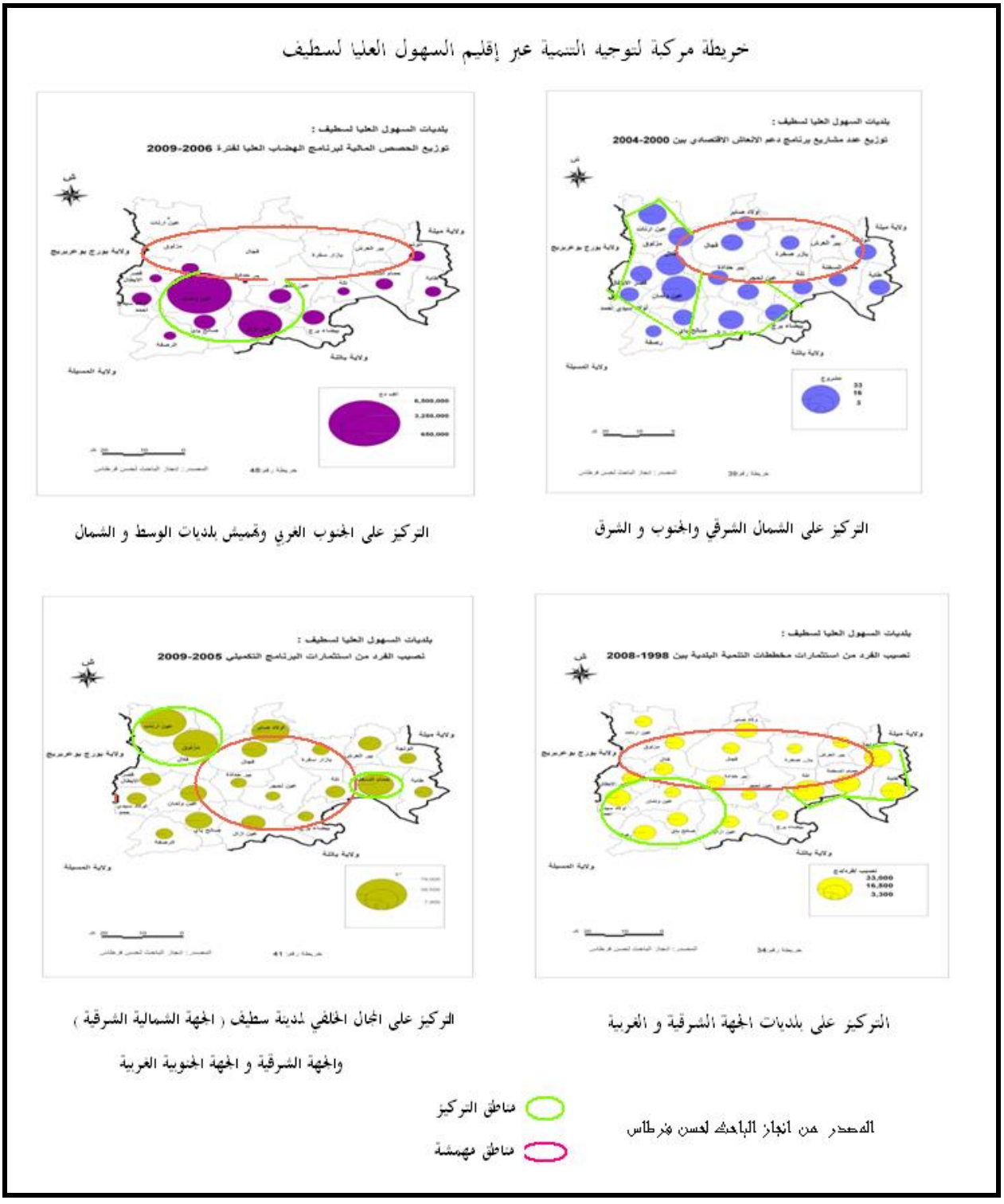

البحث في طبيعة المبادرات الخاصة في الاستثمار والتي ترافقها الدولة من أجل ترقية مختلف النشاطات، هذا ما يتضمنه الفصل العاشر الموالي.

3 - فوارق التغطية في الخدمات الأساسية (مياه الشرب ، الكهرباء ، الصرف الصحي) بين البلديات

يهدف هذا الجانب إلى الكشف عن درجة الكفاءة في التسيير المحلي واستثمار المال العام في إطار التنمية المتوازنة و الأكثر عدالة بين

السكان والبلديات . فهل وجهت أكبر حصص الاستثمار بالإقليم إلى البلديات الأكثر تضررا ؟ من أجل ذلك ، ومن خلال الخريطة (03) الشاملة لثلاث متغيرات وهي نسبة تغطية البلديات في الصرف الصحي ومياه الشرب و الكهرباء ومقارنتها بالمتوسط الإقليمي، تتبين الفوارق فيما بين البلديات من حيث مستوى التغطية فيما يلي:

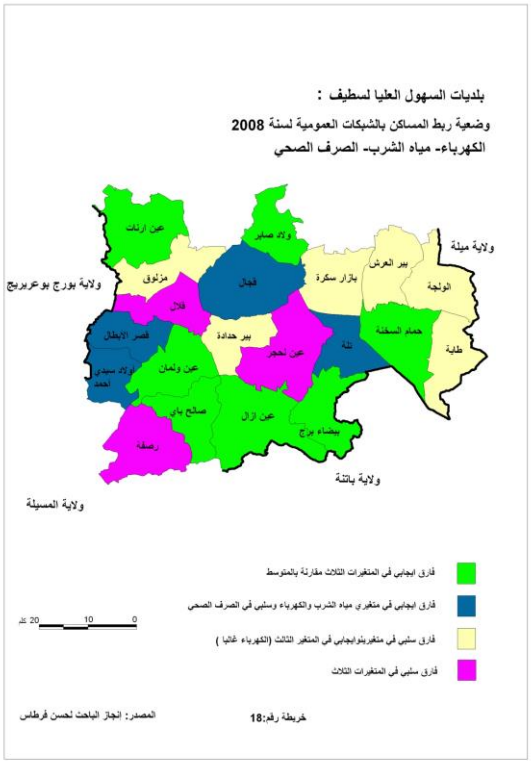

من بلدية بلدية عين أرنات ، أولاد صابر ، حمام السخنة ، عين ولمان ، صالح باي ، عين آزال وبلدية بيضاء برج .

- **مستوى تغطية متوسط** ، بحيث تسجل متوسط تغطية أعلى من متوسط الإقليم في مياه الشرب والكهرباء لكنه سلبي في الصرف الصحي ، وهي 04 بلديات ، بلدية التلة ، بلدية قجال ، بلدية قصر الأبطال وبلدية أولاد سي أحمد

- **مستوى تغطية ضعيف** تمثله 06 بلديات أين كان المتوسط النسبي في التغطية أدنى من متوسط الإقليم في قطاع الصرف الصحي ومياه الشرب. سجل ذلك في كل من بلدية الطاية ، بلدية الولجة ، بلدية بئر العرش ، بلدية بازر سخرة ، بلدية بئر حدادة وبلدية مزلوق .

- **مستوى تغطية ضعيف جدا** و يظهر في 03 بلديات أين كان متوسط التغطية بها أدنى من متوسط الإقليم في خدمات الصرف الصحي ، مياه الشرب و الكهرباء وذلك في كل من بلدية قلال ، بلدية الرصفة وبلدية عين لحجر . **الخريطة رقم (03)**

4- مستويات و فوارق التأطير الطبي عبر البلديات

اعتمد الباحث في ترتيب و تصنيف مستويات التأطير الطبي على أربع مؤشرات وهي :

01 طبيب / عدد السكان

01 طبيب مختص / عدد السكان

01 صيدلي / عدد السكان

01 جراح أسنان / عدد السكان

بعد ترتيب مجموع البلديات في كل مؤشر ، يتم جمع مجموع المراتب لكل بلدية لنحصل على التصنيف الوارد في الجدول رقم (02) و الخريطة رقم (04)

البلدية	مجموع الرتب	مستوى التأطير الطبي	البلدية	مجموع الرتب	مستوى التأطير الطبي
عين أزال	10	**حسن**	عين لحجر	41	**ضعيف**
عين ولمان	14		بئر العرش	44	
حمام السخنة	15		قصر الأبطال	44	
بئر حدادة	18		قلال	44	
مزلوق	18		الرصفة	49	
عين أرنات	19		أولاد صابر	50	**ضعيف جدا**
قجال	28	**متوسط**	الطاية	54	
الولجة	31		أولاد سي احمد	56	
صالح باي	36		بازر سخرة	57	
بيضاء برج	38		التلة	60	

جدول (02) مستوى التأطير الطبي حسب البلديات سنة 2008

- **أفضل مستوى للتغطية** في خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء سجل في 07 بلديات ، بحيث يتجاوز متوسط التغطية المتوسط المحلي بالإقليم وهي كل

يتميز أحسن مستوى من التأطير الطبي في البلديات ذات رتبة ادارية بمركز دائرة مثل بلدية عين أرنات، عين ولمان ، عين

آزال ، حمام السخنة . يظهر أضعف مستوى في التأطير الطبي بين البلديات على شكل خط يمتد من شمال المنطقة إلى جنوبها شاملا كل من بلدية أولاد صابر ، بلدية بازر صخرة و بلدية التلة ، هذا الخط يتطابق مع حدود القطاع الصحي لكل من سطيف و العلمة كما يسوء مستوى التاطير الطبي في البلديات التي تقع على أطراف حدود الولاية مثلما هو حال بلدية الطاية ، أولاد سي أحمد وبلدية الرصفة في أقصى الجنوب الغربي لمنطقة الدراسة و الولاية كما توضحه الخريطة رقم (04)

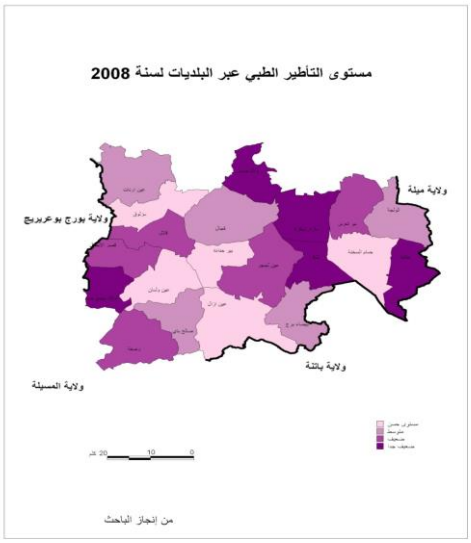

5 - توصيات حول الاتجاهات الجديدة للتنمية المحلية المتوازنة

يمكن استخلاص محاور وأسس جديدة للتنمية الشاملة والتنمية الريفية المتوازنة خاصة فيما يلي :

- تجاوز مرحلة الدولة هي الكل (الكل دولة) ، أين تتحول مهمة الدولة إلى توفير المحيط المناسب للاستثمار ، وخلق تكامل بين الاستثمار الخاص و العام واعتبار الرأسمال البشري عاملا مهما في التنمية، بمقابل اهتمام الدولة بمهام التكوين و الصحة.
- تقليص الفوارق لكون أن الفوارق الكبيرة يمكن أن ترهن التنمية المتوازنة، بانخفاض الطلب المحلي و ظهور الأزمات الاجتماعية.
- اعتبار مختلف الهيئات عامل تنمية، بحيث لا يمكن تحسين الفعالية الاقتصادية بالأقاليم مرتبطا بتدخل الدولة ، بل بالمبادرات الجماعية المنسقة و بحركية السوق.
- الاهتمام بالعوامل الداخلية للنمو ، فالتنمية ليست فقط انفتاحا على السوق الخارجي ، بل يجب أن تعتمد على عوامل داخلية مثل الرأسمال البشري و قدرة المبادرة عل مستوى فردي أو جماعي منظم .
- دور الحاكمية (la bonne gouvernance) حيث أصبحت ضرورة إستراتيجية نتيجة تعقد مشاكل المجتمع مع التحولات المادية والتكنولوجية العميقة ، أدى ذلك إلى ظهور أنشطة جديدة ، مما قد ينتج عدم تكافؤ بين الأقاليم المحلية .
- الاستثمار في مجالات جديدة مثل قضايا البيئة ، كضرورة حياتية للسكان ، مما يفتح فرصا جديدة لتحقيق الربح .

الخاتمة

منذ ثلاثين سنة أصبحت التنمية المحلية واقعا وممارسة في الوحدات الإقليمية القاعدية للتراب الوطني ألا وهي البلديات. جاء المخطط البلدي للتنمية (PCD) استجابة للتعقيدات التي ظهرت في منتصف السبعينيات الناتجة عن مركزية التخطيط ، إضافة إلى النمو السكاني السريع

وبروز مشاكل جديدة ارتبطت بالنزوح الريفي و التوسع العمراني الكبير.[9]

لقد واكبت المخططات البلدية مختلف السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد ، من مرحلة الاشتراكية في السبعينات ثم مرحلة التحول التدريجي عن الاشتراكية في الثمانينات إلى مرحلة اللبرالية و التعددية السياسية منذ التسعينات ، فبقاء هذه المخططات و رغم التحولات العميقة في اتجاهات السياسة العامة للدولة، دليل على أن المخطط البلدي للتنمية يبقى أحد الأدوات الناجعة و الحقيقية للتنمية المحلية.

بالمقابل لذلك يبقى المخطط البلدي للتنمية تتجاذبه حركة على المستوى المحلي تتمثل في البلدية التي تقترح و تنفذ و تسير البرامج سنويا و حركة ثانية هي الإدارة المركزية بحكم أنها الممول الوحيد، وتبقى البلدية في حالة من التبعية لها. فماذا يعني المخطط البلدي للتنمية هل هو مجمل العمليات التي لا تستطيع البلدية التحكم فيها ؟ لأن قبول اقتراحات المجالس البلدية السنوية غير مؤكد كونها تخضع إلى تدخل الولاية ثم الإدارة المركزية، وعليه فالمخطط البلدي للتنمية لا يعبر عن حقيقة لا مركزية التنمية المحلية، فالبلديات ليست لها القدرات التقنية و الخبرات اللازمة لتحضير و إعداد المشاريع ، إضافة إلى محدودية وسائل الانجاز ، كل ذلك يبقى مقيدا رهن قرارات تأتي من خارج إقليم البلدية .

إن هدف التنمية المتوازنة يكمن في ترقية المجالات الريفية، أين يصبح الإقليم مجالا جغرافيا و اقتصاديا و اجتماعيا ، يتفاعل مع مشروع تنموي محضر من طرف جميع الفاعلين . حيث يصبح الإقليم هو الإطار الذي يعطي أدوات التنمية ويشرح كيف يمكن لكل إقليم أن يحدد سياسة التنمية محليا، أما من الناحية العملية فقد أبانت الدراسة على نتائج أهمها :

عند مقارنة الحصص المالية للمخططات البلدية بمتغيرة السكان ، ظهرت عدة فروق أكدتها ثلاث مجموعات من بلديات إقليم الدراسة ، بين مجموعة أولى مكونة من 09 بلديات ، جاوزت فيها نسبة الاستثمار نسبة السكان . كما سجل في مجموعة ثانية مكونة من 06 بلديات، انعكست فيها العلاقة بين نسبة الاستثمار ونسبة السكان، إضافة إلى مجموعة ثالثة ميزها توازن بين نسبة الاستثمار ونسبة السكان ، سجل ذلك في 05 بلديات .

- كان توزيع عدد المشاريع على البلديات للفترة مابين 1998 – 2008 تميز بتباين كبير فيما بين البلديات حيث بلغ الفارق 42 نقطة ، بين بلدية صالح باي 100 مشروعا وبلدية مزلوق 58 مشروعا .

عند المقارنة بين أولويات البلدية المتمثلة في درجة النقص و العجز مع حجم الأموال الممنوحة لها تتضح الاختلالات على مستوى البلديات، وضع يدفع إلى التفكير في عقلنة تسيير البرامج العمومية و ترشيد صرف الأموال العمومية عن طريق انجاز دراسات ذات جدوى اقتصادية و تفادي إعادة تقييم المشاريع التي كثيرا ما تكلف الحكومة أغلفة مالية إضافية .

من الطبيعي أن كل حركة تنمية تفرز تحولات و اختلالات من المفروض أن تبقى مؤقتة في البعد الزمني ، مما يستوجب على التنمية المستقبلية أن تستدرك ذلك التأخر وتقلص الفوارق التي تحدث بين الأقاليم ، فاختلال التوازن بالمجالات المحلية ينتج في النهاية اختلالات في الأقاليم الكبرى على مستوى أوسع .

إن التنمية الايجابية هي التي تضمن قنوات الانجاز و تسيير الأموال جادة وسليمة تكون متطابقة مع التوزيع العادل للأموال ، فإذا كانت هذه القنوات مهترئة تشوبها ثقوب فان كميات كبيرة سوف تضيع قبل أن تصل إلى هدفها . وهو نفس حال حركة الأموال و الاستثمار المحلي عبر البلديات .

عموما فالتنمية المحلية غير المتوازنة بالإقليم المحلي ، أنتجها غياب عدالة في العطاء المادي بين البلديات . كما أن حالة انتظار تلقي الأموال والدعم ساهم في تكوين سلوكات استثمارية قصيرة النظر ، تكتفي بتسيير محدود في الأهداف .

المراجع

[1] - brunet r .1992 les mots de la géographie .dictionnaire critique .paris reclus.la documentation française 518p

[2]- Cherrad Salah Eddine – mutations de l'Algérie rurale 1987- 2010 les évolutions dans le constantinois - dar el Houda édition 2012 p 09 .

[3]- www.globnet.org web 2006 - gester @univ-montp3.fr

[4] أحمد رشيد – التنمية المحلية – دار النهضة العربية – القاهرة 1986 – ص 15

[5] السعيد فكرون ، إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر -دراسة نظرية .رسالة دكتوراه الدولة ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005 ، ص 38 .

[6] www.formder.iamm.fr : Economie du développement rural p 65 –

[7] idem p 115

[8] Boukerzaza Hosni - décentralisation, développement local et aménagement du territoire en Algérie, le cas de la wilaya de Skikda, thèse de doctorat 3eme cycle . Juillet 1985 p 91 et 92.

[9] Cherrad Salah Eddine plans communaux de développement et gouvernance des territoires urbains cas de Constantine , revue du laboratoire d'aménagement du territoire n :4 année 2005 , p 69 .